الإدارة الحضرية للمدينة الليبية من منظور أهداف التنمية المستدامة

✍المختار الطويري
قسم الجغرافيا – جامعة الزاوية

مقدمة

لا مناص من القول ان ما يقوم به البشر من أفعال على المستوى العالمي تؤثر بشكل مباشر على بيئتنا فقد ظهرت نتائج هذه الأفعال والانشطة في تغير البيئة التي نعيش فيها، ما يفرض علينا إيجاد منظور عالمي بشأن القضايا البيئية نتيجة التغيرات التكنولوجية السريعة التي حدثت مما زاد في سرعة التنقل الى المدن التي تنمو وتتوسع على حساب مصادر المياه والموارد الطبيعية عن طريق زيادة سكان المدن والتي يتوقع ان يصل سكان الحضر في العالم اكثر من 80% بحلول عام 2050. [1]

تعتبر الإدارة البيئية الحضرية ذات أهمية بالغة لدورها الكبير والأساسي رغم تعقيدها في معالجة التحديات البيئية المرتبطة بالتحضر وزيادة الطلب على الخدمات في المدن ومواجهة التدهور البيئي ومشاكل الصحة العامة في طريق إنجاز أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والمحلية.

للإدارة الحضرية أهمية بالغة في دراسة المدن والتخطيط الحضري وذلك لدورها في مواجهة ومعالجة تحديات التحضر ومشاكله البيئية، وفي نفس الوقت ضمان الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في طريق العمل على وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر حماية النظم البيئية المختلفة وتحقيق اعلى مستوى من رفاهية الإنسان.

تواجه المدن تحديات جمّة وهو ما يفرض اتباع سلسلة من العمليات الضرورية ذات الاولوية من اجل حمايتها في مواجهة عديد الأزمات والتي تتطلب بناء نظم متعددة ومترابطة ومتكاملة تبدأ بالاستجابة السريعة والفعّالة ثم عمليات التعافي من اجل مواجهة والتعامل مع الكوارث والأزمات البيئية مثل الكوارث الطبيعية التي تحدث عبر الزمن وكذلك الأزمات التي يتسبب فيها ويصنعها الإنسان عبر انشطته المختلفة.

مشكلة الدراسة

فرضت ظروف البيئة الطبيعية بكل ابعادها وعلى رأسها مساحة الرقعة الجغرافية، والرقعة الصحراوية الكبيرة، ومحدودية الاراضي القابلة للاستصلاح والزراعة، وندرة الموارد المائية، على صناع القرار تحديات كبرى من اجل تبني استراتيجيات واولويات تخطيطية على المستوى الوطني والمحلي في مواجهة هذه التحديات وعلى رأسها إدارة المدن وإدارة الأزمات.

تفتقد المؤسسات الوطنية المسئولة عن إدارة المدن والمراكز العمرانية الى استراتيجيات وطنية شاملة ناجحة والتي تعتبر ضرورية في مواجهة النمو والتركز السكاني في المدن بشكل عام والساحلية منها بشكل خاص ومعالجة مشاكله وأزماته وهو ما تفتقده هذه الأجهزة والمؤسسات الوطنية تبعاً لعوامل القرار التخطيطي غير المستقل وغياب مشاريع التنمية الحضرية المستدامة، حيث توقفت الأجيال التخطيطية العمرانية

خصوصاً الجيل الثاني ، ولم تنل مخططات الجيل الثالث الإعتماد النهائي بعد صدورها في 2006. وقد سببت هذه المشاكل حالة من عدم الإستقرار وضعفاً في مواجهة الأزمات الحضرية البيئية والخدمية في المجمل، وهذا ما سيتم مناقشته في هذه الورقة عبر منهجية تطرح تساؤلات سيتم الاجابة عنها عبر إستعراض البيانات والمعلومات عن هذا الموضوع.

تكشف حالة التحضر الليبية وتؤكد غياب إستراتيجية وطنية للتخطيط الحضري والتنمية المكانية، حيث كشفت مراحل المخططات العمرانية مشاكل الإهمال عبر عقود متتالية وهو ما أدى الى توسع عمراني غير مخطط او غير منظم كانت تيجته تقلص المساحات الصالحة للزراعة والقابلة للتعمير وتناقص سريع ومخيف للمساحات الخضراء المحدودة أصلاً لاسيما في المناطق المحاذية للمراكز الحضرية الكبرى وحتى الصغرى على حدٍ سواء.

أشار تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الى أن غياب التنمية الحضرية المستدامة ساهم في دفع سكان المناطق الريفية والمراكز الحضرية الصغرى الى الانتقال نحو المدن بحثاً عن حياة أفضل، وهو ما أدى الى إرتفاع معدل التحضر من 49% سنة 1970 الى 79% في 2016. اليوم يعيش حوالي 85% من السكان في المدن الكبرى على رأسها العاصمة طرابلس، بنغازي، مصراتة، والبيضاء. وهو ما أدى الى غياب التوازن المكاني في وجود هذا المعدل في مساحة 1.760 مليون كيلومتر مربع اكثر من 90% من هذه المساحة هي عبارة عن اراضي صحراوية وشبه صحراوية.[2]

أهداف البحث

التعريف بمفهوم الإدارة الحضرية وأهميتها وأبعادها ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحليل لواقع الإدارة الحضرية والسياسات والإستراتيجيات المعتمدة في ليبيا.

تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه الإدارة الحضرية الناجحة ضمن أهداف التخطيط الحضري الوطني.

إقتراح توصيات تعززفهماً أعمق وتطبيقاً لقواعد الإدارة الحضرية الوطنية المستدامة.

منهجية الدراسة

المنهجية هي العلم والطريقة التي توصل الباحث للحقائق عبر خطوات منتظمة وموضوعية. وبناء على ذلك فقد إعتمدت الدراسة على:

المنهج الوصفي الذي يركز على إستعراض مفاهيم ونظريات التخطيط والإدارة الحضرية والتنمية المستدامة.

المنهج التحليلي لواقع ومستقبل الإدارة الحضرية في ليبيا.

المنهج الإستقرائي للوصول الى إستنتاجات وحلول وتوصيات بناء على معطيات البحث.

وقد شملت أدوات جمع البيانات تحليل وثائق وسياسات الإدارة والتخطيط الحضري وواقع الحالة الليبية عبراستعراض أهداف التنمية المستدامة 2030 مقارنة بالمعطيات الدولية من خلال تقارير المنظمات الدولية المتخصصة، وبالإعتماد على كتب ومراجع و أبحاث علمية في الإدارة الحضرية مثلت في مجملها الإطار النظري للدراسة.

مفهوم الإدارة الحضرية

عبر تاريخ المدن، كان البحث عن ترسيخ مفهوم الحوكمة والحكم الرشيد هدفاً عبر عقود طويلة، لهذا كان هذا

دافعاً لإيجاد إنموذجاً يؤدي الى تحسين جودة الحكم المحلي. ولقد أدى ذلك الى البحث عن اساليب ناجعة بدأت بالممارسات المحلية والبيروقراطية التي شابها الفساد الى أن توصلت كلية التخطيط بجامعة شيكاغو في خمسينيات القرن الماضي إلى تبني الإدارة العلمية وصياغة أهداف وترجمتها عبر متهجية محددة ترتكز على علاقات الوسائل والغايات وترتبط إرتباطاً وثيقاً بتعزيز الحكم الديمقراطي القائم على محاسبة المسئولين على الأداء وصياغة إستراتيجيات تؤدي إلى وضوح الأهداف للمواطنين. خصلت التجربة الديمقراطية إلى أسلوب التخطيط العقلاني [3] وهو ما يو افق تعريف هيربرت سايمون بأن التخطيط فكرة عقلانية نكتيفة للتطبيق في المستقبل وفي الامور التي يكون للمخططين درجة من الحكم فيها. وفي نفس السياق يؤكد آرثر لويس أن التخطيط هو محاولة واعية من جانب الحكومة لتنسيق السياسات العامة على نحو يكوت من شأنه أن تتحقق بدرجة أكبر من السرعة والكمال ما يراد أن تبلغه التطورات المستقبلية من أهداف. [4]

التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة خلال القرن الماضي وقد إرتبط بمفاهيم إقتصادية وتنموية تتمثل في العنصر البشري ورأس المال البشري والموارد البشرية في النطاق المحلي [5] ويؤكد برنامج الأمم المتحدة على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تكامل المكونات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية على كافة المستويات عبر العمل والحوار المستمر [6]

أوجدت حالة اللاتوازن هذه تحديات كبرى لتتحول في ظل ضعف أجهزة التخطيط والمؤسسات التنفيذية وزيادة السكان المتوقعة الى مشاكل وأزمات على المستوى الوطني والمحلي لعل أهم هذه التحديات توفير السكن الملائم والكافي، تحقيق الأمن الغذائي، فرص العمل، مياه الشرب النظيفة، والرعاية الصحية المتطورة، والتعليم المتقدم، ونقل فعّال مستدام.

تكمن التنمية الحضرية المستدامة في الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية، والذي يستهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة وشاملة ومستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة). وهذا الهدف يعتبر ذا أهمية كبرى ويجب إعطائة الاولوية القصوى في ليبيا تبعاً للحالة الحضرية اللامتوازنة التي تعيشها البلاد.

شكل (1) أهداف التنمية المستدامة

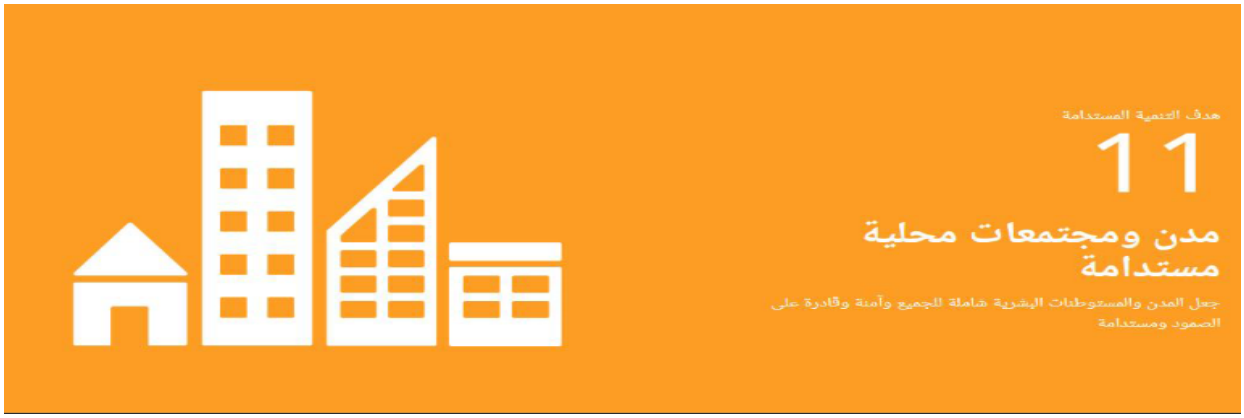

https://www.globalgoals.org/resources/

يرتكز الهدف الحادي عشر على جملة من الأهداف التفصيلية تتمثل في التالي:

1-11 العمل على حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وميسورة التكلفة، مع رفع مستوة الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030
- في عام 2022 عاش 24.8 من سكن الحضر في أحياء فقيرة، في المنطقة العربية لا يتعدى من يتحصلون على خدمات أساسية 24% من سكان الحضر فيها.
التوصية:

وهو ما يؤكد ضرورة أن يكون هناك نهج شامل لمعالجة أزمة السكن في المناطق الحضرية عبر توفير خيارات سكنية متنوعة وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

11-2 وصول الجميع الى نظم مأمونة وميسورة التكلفة ومستدامة، مع تحسين السلامة على الطرق، وخاصة توسيع نطاق النقل العام، والإهتمام الخاصص بذوي الإحتياجات الخاصة و1وي الإعاقة وكبار السن بحلول 2030.

- حوالي 6 من 10 من سكان المناطق الحضرية حول العالم يتمتعون بإمكانية الوصول الى وسائل النقل العام، لكن في نفس الوقت هناك فجوة كبيرة بين المناطق المتقدمة والنامية. ففي أقل البلدان نمواً، لا يتمتع سوى 4 من 10 أشخاص بإمكانية الوصول.

<u>التوصية:</u>

هناك حاجة ماسّة لإطلاق أستثمارات عاجلة لتوسيع نطاق الوصول إلى وسائل النقل العام خصوصاً في المناطق الحضرية الفقيرة في البلدان المتقدمة وينسحب الحال على الغالبية في كثير من بلدان العالم النامي.

11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل المستدام للجميع، مع تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان عبر المشاركة والتكامل والاستدامة بحلول عام 2030

تتوسع المدن بوتيرة أسرع من كثافتها، فعلى سبيل المثال توسعت المدن بمعدل يصل الى 3.7 مرات أسرع من كثافتها، وهو ما يؤدي إلى خسارة الأراضي ذات القيمة البيئية.

<u>التوصية:</u>

يتطلب الأمر بذل جهود متضافرة للحد من التمدد العمر اني على المستويات المحلية ووالإقليمية والوطنية.

11-4 تعزيز الجهود الهادفة إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

11-5 تحقيق النجاح فيما يتعلق بخفض أعداد الوفيات وخفض الخسائر الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي التي تسببها الكوارث بما فيها الكوارث المائية، مع التركيز على حماية الفقراء وذوي الظروف الهشة بحلول عام 2030.

في المتوسط على مستوى العالم دُمّر أو تضرر حوالي 104,049 وحدة ومرفقاً من مر افق البنية التحتية الحيوية بسبب الكوارث سنوياً في الفترة من 2015 إلى 2022. كما أدت الكوارث إلى تعطيل أكثر من 1.6 مليون خدمة أساسية ومن ضمنها الخدمات التعليمية والصحية سنوياً.

التوصية:

تتطلب الكوارث أجهزة ومؤسسات قوية تعمل بشكل مؤسسي مترابط لمواجهة الأزمات والكوارث التي تواجه دول العالم في عضر التغير المناخي بشكل خاص.

11-6 تقليل الأثر السلبي الفردي للمدن، عبر إيلاء إهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة النفايات البلدية بحلول 2030.

يظهر إنخفاض نسبي بحوالي 9% في المستويات العالمية للجسيمات الدقيقة من خلال مقارنة لمتوسط الهواء لخمس سنوات قبل وبعد وضع أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتوافق مع دليل جودة الهواء الصادر عن منظمة الصحة العالمية .3م/والبالغ 35 ميكروغرام

11-7 توفير إستفادة الجميع من المساحات الخضراء والأماكن العامة بسهولة ويسر للجميع، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة بحلول 2023.

هناك محدودية في الوصول إلى المساحات العاو المفتوحة وبشكل محدود وملحوظ في البلدان الأقل نمواً، من خلال بيانات 1365 مدينة في 187 دولة، حيث لا يستطيع سوى 3 من كل 10 أشخاص الوصول بسهولة إلى هذه المناطق. وعلى العكس من ذلك في المناطق ذات الأداء العالي لاهداف التنمية المستدامة مثل أستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية وأوروبا فيتمتع قرابة 6 – 7 من كل 10 من سكان المناطق الحضرية بإمكانية الوصول بسهولة إلى المساحات العامة المفتوحة.

التوصية:

تعبر هذه الأرقام عن تحدٍ عالمي في هذا المجال خصوصاً بالنسبة لدول العالم الأقل نمواً والتي تحتاج إلى تبني سياسات وإستراتيجيات مترابطة ومتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11- أ – تقوية الروابط الإيجابية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية عبر التخطيط الوطني والإقليمي.

11 – ب – زيادة عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من اجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع تنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

على المستوى العالمي هناك إستراتيجيات محلية لاكثر من 106 دول حيث شهدت حوكمة المخاطر تحسناً ملحوظاً بما يتوافق مع الإستراتيجيات الوطنية، من خلل 72% من إجمالي الحكومات المحلية في الدول المبلغة وجود إستراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث.

11 – ج – دعم أقل البلدان نمواً، عبر المساعدة المالية والتقنية في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية. يدعم هذا الهدف التفصيلي الذي يندرج تحت الأهداف التفصيلية الحفاظ على البيئة والإستخدام الأمثل لموارد البيئة المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الحاجة إلى إستحداث مشاريع جديدة تهدد البيئة المحلية.

إجمالاً وبناءً على أهداف التنمية المستدامة فإن مؤشر أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي (شكل 2) تتصدره دولة الأردن بدرجة 67.4 بينما تحتل ليبيا المرتبة 14 بدرجة 57.1 وهو ما يضعها في قائمة الدول الأقل تقيداً بتنفيذ هذه الأهداف وفي حاجة ملحّة لتبني إستراتيجيات وسياسات طويلة الأمد من أجل تنفيذ هذه الأهداف [7].

شكل (2) مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2022

الدولة	الدرجة
الأردن	67.4
تونس	67.3
الإمارات العربية المتحدة	67.0
الجزائر	67.0
المغرب	66.7
عُمان	66.2
لبنان	63.6
مصر	63.6
قطر	61.5
المملكة العربية السعودية	60.9
الكويت	59.8
العراق	59.3
البحرين	57.6
ليبيا	57.1
موريتانيا	52.2
جيبوتي	50.8
الجمهورية العربية السورية	50.8
السودان	50.2
اليمن	46.6
جزر القمر	44.5
الصومال	42.3

تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام 2022 – قمة الحوكمة العالمية 2022

أما بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة الأكثر تحدياً لدول الشمال الأفريقي (شكل 3) فهي تتمثل في الآتي:

2 (القضاء التام على الجوع) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 8 (العمل اللائق ونمة الإقتصاد) والهدف 14 (الحياة تحت الماء). وفي نفس السياق هناك تحديات رئيسية في مؤشرات نوعية الهواء وهو (المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات)، والإبتكار (الإنفاق على البحث والتطوير) وهذا تمثله الدرجة الحمراء. بالمقابل تسجل دول الشمال الأفريقي مستويات أفضل خاصة في الهدف 15 (الحياة على البر) بينما تواجه هذه الدول تحديات أقل في الهدف الأول 1 (القضاء على الفقر).

وفي مجال التعليم الجيد هدف رقم 4، والمياه النظيفة والنظافة الصحية هدف رقم 6، هناك إتجاه تصاعدي، وفي نفس الإتجاه هناك تسير هذه البلدان في خطى جيدة فيم يتعلق بمؤشرات الصحة (معدل الوفيات دون سن الخامسة الإصابات بالجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعمل اللائق (الحوداث القاتلة المتعلقة بالعمل بالواردات).

شكل (3) لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة شمال أفريقيا

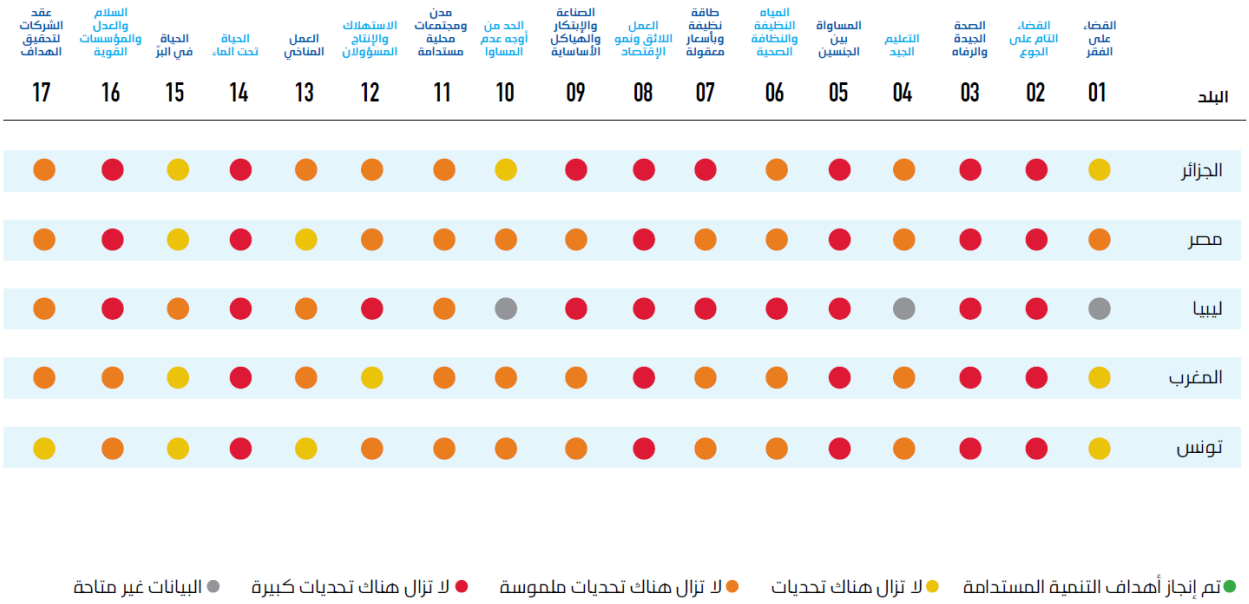

تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام 2022 – قمة الحوكمة العالمية 2022

على الرغم مما أنجز إلا أننا نلاحظ تراجعاً واضحاً في الهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدماة في المنطقة الفرعية لشمال أفريقيا إجمالاً، وهو ما يفرض إتباع توجيهات وتوصيات أهداف التنمية المستدامة من أجل رفع مستوى الخدمات وتحسين أساليب الإدارة الحضرية للمدن بشمال أفريقيا عموماً وفي ليبيا على وجه الخصوص تبعاً للظروف التي تمربها المنطقة والتي تمر بها ليبيا أكثر من غيرها من الدول المجاورة [8].

فالحالة الليبية وعلى الرغم من إعتماد سياسية وطنية كان أولها الخطة الإنمائية الإقتصادية 1963-1969 بخمس سنوت وسنة إنتقالية فقد دعت الحاجة إلى إعداد مخططات حضرية عبر تعاقدات مع مكاتب

إستشارية دولية على النحو التالي:

دوكسيادس – إقليم بنغازي

و ايتنغ – إقليم طر ابلس وفزّان

و ايتنغ – إقليم الخليج

هدفت هذه التعاقدات والمخططات المنجزة عبر هذه المكاتب إلى أعداد دراسات ومخططات للمدن تغطي الفترة من 1968 إلى 1988. وتوازياً مع هذه المخططات فقد تم إعداد دراسة تخطيطية مفصلة حول الإسكان والنقل في ليبيا كدراسة مكملة من قبل وزارة التخطيط مع مكتب متخصص لمتابعة أعمال التخطيط الحضري. وكان من مقتضيات التخطيط الحضري والإدارة الحضرية الناجحة أن ينشأ مكتب مختص بالمساحة سنة 1964 تطور فيما بعد بتسمية جديدة هي مصلحة المساحة. وكان من مقتضيات العمل أن يعد قانون شامل للتخطيط الحضري تحت إسم قانون (5) بشأن تخطيط المدن والقرى الصادر في 1969 والذي حددّ مجالات التخطيط الحضري وجهات الإختصاص والإعتماد والأسس القانونية واللو ائح الخاصة بالأراضي والمباني والعشو ائيات والمراحل الإنتقالية والعقوبات. كما شمل القانون تحديد الجهات المختصة بالإدارة الحضرية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وأعتمدت الدراسات المنجزة خلال السبعينات و إنشاء مكاتب على المستوى البلدي خاصة بالمخططات التفصيلية للمباني ولو ائح إستعمال وتصنيف المناطق داخل المخططات الحضري.

إعتماداً على السياسات الحضرية الوطنية في ليبيا، فقد أعدت مخططات الجيل الأول 1968 - 1988 والتي إستمر العمل بخا طيلة فترة السبعينات وتميزت تلك الفترة بطفرة عمر انية و إقتصادية تبعاً لزيادة إنتاج النفط والفائض المالي ولهذا فقد كان النمو العمر اني والإقتصادي كبيراً فاق التوقعات المرسومة للمخطط وكان لزاماً أن يتم الإعداد للمخطط التالي بمعايير جديدة تأخذ في الإعتبار حالة النمو السكاني والتحضر السريع الذي حصل خلال فترة الجيل الأول من المخططات الحضرية [10]

أعتمدت مخططات الجيل الثاني 1980 – 2000 بسياسة تتضمن خمسة نماذج مختلفة للتنمية العمر انية وإدارة المدن كان على رأسها سيناريو التنمية متعددة المناطق والذي أعتمد ليكون أساس المخطط الوطني الطبيعي الذي تم إقتراحه للفترة 2000 – 2025. يهدف هذا النموذج الى إعتماد أفضل سياسة لإستخدامات الأراضي والبنى التحتية مشتملاً على إدارة حضرية للمدن الكبرى في البلاد. وعلى الرغم من إعتماد هذه المخططات إلا أنها لم تحتوي ذلك النمو السريع خلال السنوات الأولى وتبعاً لتغير السياسات الوطنية والتبعات التي نتجت عن الحالة السياسية فقد أهمل تنفيذ هذه المخططات ما نتج عنها أزمات سكنية وحضرية فرضت على مصلحة التخطيط العمر اني ضرورة إقتراح سياسة حضرية جديدة تستوعب نتائج الإخفاق الناتج عن عدم كفاءة السيناريوهات الثلاث السابقة لتوجيه التنمية والإدارة الحضرية فقد تم تقديم مسودة لمشروع التنمية المكانية الوطنية 2006 – 2030 والتي حددت أحد أهدافها تدعيم تنمية المجتمعات السكانية وفق الفرص الإقتصادية المستدامة [11]. وفي هذا الصدد فإن من أهم إهداف التنمية المستدامة في مجال إدارة المدن والمراكز الحضرية أن تواكب التطور والتقدم الحاصل وتحقيق الأهداف التفصيلية للهدف 11 تحقيق مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

الخاتمة

للإدارة الحضرية أهمية كبرى في التخطيط الحضري والتنمية الوطنية والمكانية ما يفرض تبني إستراتيجيات وسياسات وطنية عبر القرارات والتنفيذ العاجل لما يحقق إعتمادها وتبنيها على المستويات الوطنية والمحلية. على الرغم من أن إحراز تقدم منذ إعتماد أهداف التنمية المستدامة في 2015 عبر تزايد أعداد البلدان التي تبنت سياسات محلية لتنفيذها تواجه المشاكل والكوارث لكن هذا العدد لا يرقى إلى الهدف المنشود وهو ما فسر محدودية تمتع سكان المناطق الحضرية بخدمات ذات كفاءة خصوصاً في أنظمة النقل العام وكثير من الخدمات الحضرية.

بالنسبة لتقييم الحالة الحضرية الليبية من خلال منظور أهداف التنمية المستدامة 2030 يظهر لنا ما يلي:

1- هناك مشكلة بنيوية تعوق دراسة وتقييم الحالة الوطنية الليبية الا وهي غياب البيانات والمعلومات الخاصة بكثير من مؤشرات التنمية المستدامة وهذا ما يظهر في الحالة الليبية (شكل 3).

2- لم ينجز على الصعيد الوطني عموماً أي هدف من أهداف التنمية المستدامة.

3- ضعف الاداء الوطني على مستوى كثير من المؤشرات والتي تندرج تحت صياغة (لا تزال هناك تحديات كبيرة وملموسة) وهي الصياغة التي تعبر عن فارق كبير بين الواقع والمأمول.

4- غياب أنظمة وطنية تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية على النطاق الوطني وهو ما يجعل العمل على هذه الأهداف صعباً وشاقاً للغاية.

ومن أجل فتح المجال لمعرفة وتوجيه أفضل لمدى أهمية الإدارة الحضرية وإرتباطها الوثيق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فإننا نقدم جملة من المقترحات والتوصيات التي تفيد في توجيه دفّة العمل لإنجاح سياسات الإدارة الحضرية بما يتماشي مع الأهداف العالمية التي نسعى إلى تحقيقها بما يحقق حياة أفضل على جميع المستويات:

1-إعادة تقييم للحالة الحضرية الوطنية لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الإدارة الحضرية معرفياً وتطبيقياً.

2- تقييم المخططات الحضرية السابقة من أجل إعداد مشروع شامل بنماذج وطنية متكاملة لإنجاح أجيال جديدة من المخططات الحضرية.

3- إعتماد أنظمة الحكومة والإدارة الحضرية الناجحة بما يكفل تحقيق أهداف التنمية على المستويات الوطنية والمحلية.

4- الإستفادة من النماذج الدولية الناجحة مع مراعاة الظروف البيئية والسكانية والثوابت الوطنية.

قائمة المراجع

1. Keller. E. Botkin. D. Essential Environmental Science. John Willey & Sons, Inc. Haboken, NJ. 2007
2. United Nation Human Settlements, Libya Urbanization in Libya: Building inclusive & sustainable cities
3. The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). Sustainable Urban Development. https://www.oecd.org/en/topics/sustainable-urban-development.html
4. أبو النصر، محمد.التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. المجموعة العربية للتدريب والنشر. 2017 . ص77.
5. Rydin, Yvonne. Governing for Sustainable Urban Development. Taylor & Francis. 2010
6. شبكة التنمية المستدامة. كلية بن راشد للإدارة الحكومية. تقريرد مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام 2022.
7. United Nations. General Assembly Economic and Social Council. Progress towards the Sustainable Development Goals. Report of the Secretary-General 2May 2024. P.17-18
8. أبوقرين، عنتر. مدخل إلى التخطيط الحضري. مكتبة الملك فهد الوطنية. 2000 ص 25.
9. Healy. P. Planning Theory: The Good City and Its Governance. International Encyclopedia of the Social& Behavior Science, 2nd edition, Volume 18.
10. عمورة، علي. ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري. دار الملتقى للطباعة والنشر. 1998. ص 324-326
11. مصلحة التخطيط العمراني، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل. السياسة الوطنية المكانية 2006 – 2030.